وتبقى المواطنة مطلباً أصيلاً لكل الشعب

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

لا شك ان تاريخ مصر عبر العصور زاخر بثوابت وحقائق باقية فى ذاكرته ومستقرة فى ضمير الامة ولعل من اهم هذه الثوابت بل اهمها على الاطلاق وحدة هذا الوطن بجميع فئاته وعناصره بلا ادنى تفرقة بين هذا وذاك واى مساس بهذه الوحدة يتساوى مصافها مع الخيانة العظمى الامر الذى يستلزم جميع ابناء هذا الوطن ان تتصدى له.

كما ان هناك مسميات يمكن ان يطلق على الكثير منها «مستحدثة» لم تمر بمراحل النضج او الانضاج قد شاع استعمالها على غير مستوجب مثل تعبير الوفاق بين عنصرى الامة وفى قول آخر الوحدة الوطنية كما لو كان الامر يصور حالة الوفاق تالية لحالة من الفرقة الوطنية سابقة عليه وهو امر لم يحدث فى تاريخ مصر.

مثال ذلك ايضاً اصطلاح الاقليات واستعمال ذلك فى غير موضعه مما اتى بالكثير من التجاوز فى الاستخدام بما يتعدى المعنى والمضمون ليصل الى درك الخطأ الاولى اى ما لا يجب ان نخطئ فيه من ثوابت يعتبر الاعتداء عليها او حتى المساس بها فى مصاف السقطات الكبرى.

فمسمى الاقليات فى المفهوم الدولى يتمثل فى نزوح جماعة لم تكن موجودة من قبل لتستقر وتستوطن فى دولة معينة مثل حالة نازحى الارمن وان حصلت فيما بعد على جنسيتها وراحت تطالب ببعض الحقوق نالت الكثير منها فيما اتفق على تسميته بحقوق الاقليات لذا فإن هذا المسمى اى الاقليات وحقوق الاقليات لا يتصل بأى حال من الاحوال بعنصر اصيل من عناصر هذا الوطن تواجد فيه كأحد مكوناته وتركيباته من قديم الزمان فهو جزء اصيل من نسيج وطنى متكامل مثل اقباط مصر الامر الذى ينسحب ايضا على اهل النوبة والواحات وبدو سيناء واهل الصعيد فكلهم مصريون فى الصميم ولا يصح بل لا يجوز بل ويحظر على اى قلم ان يسميهم بالاقليات فهذا مخالف للواقع والتاريخ ماضية وحاضره ومستقبله.. وليس ادل على ذلك من موقف اقباط مصر من الحملات الصليبية المتكررة التى تسترت وراء الدين لتنال من مصر واتوا بصليب احضروه معهم فرفع اقباط مصر صليبهم الوطنى وانضموا لاخوتهم المسلمين فى الدفاع عن وطنهم المشترك وحماية ترابه المقدس.

اما حقوق المواطن فهو تعبير يساوى بين المواطنين جميعاً بعضهم ببعض دون الالتفات لاى من عناصر الاختلاف والفرقة غير الجوهرية طالما حصل المواطن على الجنسية المصرية ويمتد هذا ايضاً للفئات حديثة العهد بالحصول على الجنسية المصرية فكلهم تحت مظلة القانون متساوون بل وتمتد اغلب هذه الحقوق للمقيمين بأرض الوطن حتى دون ان يتمتعوا بجنسيتها سواء اقاموا بصورة دائمة او مؤقتة فلهم نفس الحقوق فيما عدا القليل منها مثل حق الترشيح والانتخاب والتوظف بالحكومة وهو ما نص عليه القانون واتفق مع قوانين باقى الدول دون استثناء.

فحق المواطنة لا يسمح بإقامة تفرقة بين البعض والبعض الاخر من مواطنيها او حتى قاطنيها دون جنسية لاسباب تتعلق بالأصل او اللون او العرق او الجنس او الدين او المظهر. . ولعل هذا الامر يحتاج منا استيفاءاً للناحية العملية والتطبيقية الى اصدار تشريع دستورى يوضح هذه الحقيقة الاساسية رغم بداهيتها ليمتنع على من لا يعلم بها ان يتناولها خلافا لذلك او ان يعتبرها تفضلاً من البعض على البعض الاخر او منحة يمن بها من لا يملكها على من يملكها اصلاً بقوة القانون.

وفى هذا الامر كل التفسير للاهتمام من جانب الدولة بإدراج المواطنة ضمن التعديلات الدستورية والتى تعتبر فى تقديرى من الادوات التى تحتاجها الدولة العصرية للعبور للمستقبل متداركة ما فاتها من ادوات لازمة لذلك. كلنا كمصريين بلا استثناء نعتز بمصريتنا ولا نرضى عنها بديلا نتطلع لنرى فى وطننا الدولة العصرية الدولة المثال والدولة النموذج بل ويؤكد الكثير من ذوى الرؤية المستقبلية ان مصر مؤهلة بما تملك من ايجابيات تتمثل فى ابنائها اصحاب الحضارة والعلم والطموح والرغبة فى التميز لكى تواكب العصر وتلحق بما فاتها ويفوتها كل يوم بسبب الفرص المهدرة هنا وهناك.

ان برنامج الاصلاح الذى تتبناه الدولة مع تعدد محاوره والتى تشمل الاصلاح الاجتماعى والتعليمى والتشريعى والهيكلى والاهتمام بدور المرأة تصب جميعاً فى الاصلاح الاقتصادى لكى تصنع من مصر الدولة التقدمية التى ننشدها. . واذا كان ترتيب الاولويات قد وضع التقدم الاقتصادى فى اول المنظومة فهو بهذا لم يخطئ اذ ان التقدم الاقتصادى هو مطلب كل دولة وهو ما يجعل لسياستها وزنها فى المحافل الدولية. . فمرحباً بالتعديلات التشريعية ومرحبا بكل ما يطلبه كل وزير من صلاحيات ليمكن وزارته من تحقيق خطة العمل التى تلتزم بها ويرى فى ذلك لازما لممارسة العمل بصورة افضل ولتصب كل عمليات الاصلاح الاجتماعى والتعليمى والتشريعى وتلك المنظمة لقانون العمل لتتكامل جميعها لتحدث انطلاقة فى الامكانيات الاقتصادية التى تحتاجها مصر الدولة والوطن والملاذ لتأخذ مكانتها تحت الشمس بما تستحقه وتكتسبه معتمدة على اخلاص ابنائها واطلاق قدراتهم المتاحة وهى متوفرة لكل عصر كأفضل ما يكون ذلك. . ولقد كانت ولسوف تظل مصر سجلاً لتاريخ العالم وتاريخ البشر فهى مصر ام الدنيا التى ولد التاريخ بين يديها والتى لم تسمح لاى من ابنائها ان يحاول التشويش على الحقائق والثوابت المستقرة الراسخة فى ضمير الامة وذاكرة التاريخ او من يجنح الى نفق التقسيمات النوعية او الدينية المظلم.

دامت مصر عزيزة بأبنائها من جميع الفئات والتوجهات الوطنية وطنا يعيش فيهم قبل ان يكون وطن يعيشون فيه.

حق المواطنة.. أحد ركائز الدولة العصرية

■ بقلم :
د. نادر رياض

لاشك أن تاريخ مصر عبر العصور زاخر بثوابت وحقائق باقية فى ذاكرته ومستقرة فى ضمير الأمة، ولعل من أهم هذه الثوابت بل أهمها على الإطلاق وحدة هذا الوطن بجميع فئاته وعناصره بلا أدنى تفرقة بين هذا وذاك، وأى مساس بهذه الوحدة يتساوى مصافها مع الخيانة العظمى الأمر الذى يستلزم جميع أبناء هذا الوطن أن تتصدى له. كما أن هناك مسميات يمكن أن يطلق على الكثير منها «مستحدثة» لم تمر بمراحل النضج أو الإنضاج قد شاع استعمالها على غير مستوجب مثل تعبير الوفاق بين عنصرى الأمة وفى قول آخر الوحدة الوطنية، كما لو كان الأمر يصور حالة الوفاق تالية لحالة من الفرقة الوطنية سابقة عليه وهو أمر لم يحدث فى تاريخ مصر.

مثال ذلك أيضا اصطلاح الأقليات واستعمال ذلك فى غير موضعه مما أتى بالكثير من التجاوز فى الاستخدام بما يتعدى المعنى والمضمون ليصل إلى درك الخطأ الأولى أى ما لايجب أن نخطىء فيه من ثوابت يعتبر الاعتداء عليها أو حتى المساس بها فى مصاف السقطات الكبرى.

فمسمى الأقليات فى المفهوم الدولى يتمثل فى نزوح جماعة لم تكن موجودة من قبل لتستقر وتستوطن فى دولة معينة مثل حالة نازحى الأرمن وإن حصلت فيما بعد على جنسيتها وراحت تطالب ببعض الحقوق نالت الكثير منها فيما اتفق على تسميته بحقوق الأقليات. لذا فإن هذا المسمى أى الأقليات وحقوق الأقليات لايتصل بأى حال من الأحوال بعنصر أصيل من عناصر هذا الوطن تواجد فيه كأحد مكوناته وتركيباته من قديم الزمان فهو جزء أصيل من نسيج وطنى متكامل مثل أقباط مصر الأمر الذى ينسحب أيضا على أهل النوبة والواحات وبدو سيناء وأهل الصعيد، فكلهم مصريون فى الصميم ولايصح بل لايجوز بل ويحظر على أى قلم أن يسميهم بالأقليات، فهذا مخالف للواقع والتاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله.

وليس أدل على ذلك من موقف أقباط مصر من الحملات الصليبية المتكررة التى تسترت وراء الدين لتنال من مصر وأتوا بصليب أحضروه معهم فرفع أقباط مصر صليبهم الوطنى وانضموا لإخوتهم المسلمين فى الدفاع عن وطنهم المشترك وحماية ترابه المقدس.

أما حقوق المواطن، فهو تعبير يساوى بين المواطنين جميعا بعضهم ببعض دون الالتفات لأى من عناصر الاختلاف والفرقة الغير جوهرية طالما حصل المواطن على الجنسية المصرية ويمتد هذا أيضا للفئات حديثة العهد بالحصول على الجنسية المصرية، فكلهم تحت مظلة القانون متساوون.

ولعل هذا الأمر يحتاج منا استيفاء للناحية العملية والتطبيقية إلى اصدار تشريع دستورى يوضح هذه الحقيقة الأساسية رغم بداهتها ليمتنع على من لايعلم بها أن يتناولها خلافا لذلك أو أن يعتبرها تفضلا من البعض على البعض الآخر أو منحة يمن بها من لايملكها على من يملكها أصلا بقوة القانون.

وفى هذا الأمر كل التفسير للاهتمام من جانب الدولة بإدراج المواطنة ضمن التعديلات الدستورية والتى تعتبر فى تقديرى من الأدوات التى تحتاجها الدولة العصرية للعبور للمستقبل متداركة ما فاتها من أدوات لازمة لذلك.

كلنا كمصريين بلا استثناء نعتز بمصريتنا ولانرضى عنها بديلا، نتطلع لنرى فى وطننا الدولة العصرية، الدولة الحديثة، الدولة المثال والدولة النموذج بل ويؤكد الكثير من ذوى الرؤية المستقبلية أن مصر مؤهلة بما تملك من ايجابيات تتمثل فى أبنائها أصحاب الحضارة والعلم والطموح والرغبة فى التميز لكى تواكب العصر وتلحق بما فاتها ويفوتها كل يوم بسبب الفرص المهدرة هنا وهناك.

جريدة الأهرام - الطبعة العربية ٩ / ٥ / ٢٠٠٧ الأهرام

حق المواطنة.. أحد ركائز الدولة العصرية

د. نادر رياض

لاشك أن تاريخ مصر عبر العصور زاخر بثوابت وحقائق باقية فى ذاكرته ومستقرة فى ضمير الأمة، ولعل من أهم هذه الثوابت بل أهمها على الإطلاق وحدة هذا الوطن بجميع فئاته وعناصره بلا أدنى تفرقة بين هذا وذاك، وأى مساس بهذه الوحدة يتساوى مصافها مع الخيانة العظمى الأمر الذى يستلزم جميع أبناء هذا الوطن أن تتصدى له. كما أن هناك مسميات يمكن أن يطلق على الكثير منها «مستحدثة» لم تمر بمراحل النضج أو الإنضاج قد شاع استعمالها على غير مستوجب مثل تعبير الوفاق بين عنصرى الأمة وفى قول آخر الوحدة الوطنية، كما لو كان الأمر يصور حالة الوفاق تالية لحالة من الفرقة الوطنية سابقة عليه وهو أمر لم يحدث فى تاريخ مصر.

مثال ذلك أيضا اصطلاح الأقليات واستعمال ذلك فى غير موضعه مما أتى بالكثير من التجاوز فى الاستخدام بما يتعدى المعنى والمضمون ليصل إلى درك الخطأ الأولى أى ما لايجب أن نخطىء فيه من ثوابت يعتبر الاعتداء عليها أو حتى المساس بها فى مصاف السقطات الكبرى.

فمسمى الأقليات فى المفهوم الدولى يتمثل فى نزوح جماعة لم تكن موجودة من قبل لتستقر وتستوطن فى دولة معينة مثل حالة نازحى الأرمن وإن حصلت فيما بعد على جنسيتها وراحت تطالب ببعض الحقوق نالت الكثير منها فيما اتفق على تسميته بحقوق الأقليات. لذا فإن هذا المسمى أى الأقليات وحقوق الأقليات لايتصل بأى حال من الأحوال بعنصر أصيل من عناصر هذا الوطن تواجد فيه كأحد مكوناته وتركيباته من قديم الزمان فهو جزء أصيل من نسيج وطنى متكامل مثل أقباط مصر الأمر الذى ينسحب أيضا على أهل النوبة والواحات وبدو سيناء، وأهل الصعيد، فكلهم مصريون فى الصميم ولايصح بل لايجوز بل ويحظر على أى قلم أن يسميهم بالأقليات، فهذا مخالف للواقع والتاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله.

وليس أدل على ذلك من موقف أقباط مصر من الحملات الصليبية المتكررة التى تسترت وراء الدين لتنال من مصر وأتوا بصلبيب أحضروه معهم فرفع أقباط مصر صليبهم الوطنى وانضموا لإخوتهم المسلمين فى الدفاع عن وطنهم المشترك وحماية ترابه المقدس.

أما حقوق المواطن، فهو تعبير يساوى بين المواطنين جميعا بعضهم ببعض دون الالتفات لأى من عناصر الاختلاف والفرقة الغير جوهرية طالما حصل المواطن على الجنسية المصرية ويمتد هذا أيضا للفئات حديثة العهد بالحصول على الجنسية المصرية، فكلهم تحت مظلة القانون متساوون.

ولعل هذا الأمر يحتاج منا استيفاء للناحية العملية والتطبيقية إلى اصدار تشريع دستورى يوضح هذه الحقيقة الأساسية رغم بداهتها ليمتنع على من لايعلم بها أن يتناولها خلافا لذلك أو أن يعتبرها تفضلا من البعض على البعض الآخر أو منحة يمن بها من لايملكها على من يملكها أصلا بقوة القانون.

وفى هذا الأمر كل التفسير للاهتمام من جانب الدولة بإدراج المواطنة ضمن التعديلات الدستورية والتى تعتبر فى تقديرى من الأدوات التى تحتاجها الدولة العصرية للعبور للمستقبل متداركة ما فاتها من أدوات لازمة لذلك.

كلنا كمصريين بلا استثناء نعتز بمصريتنا ولانرضى عنها بديلا، نتطلع لنرى فى وطننا الدولة العصرية، الدولة الحديثة، الدولة المثال والدولة النموذج بل ويؤكد الكثير من ذوى الرؤية المستقبلية أن مصر مؤهلة بما تملك من ايجابيات تتمثل فى أبنائها أصحاب الحضارة والعلم والطموح والرغبة فى التميز لكى تواكب العصر وتلحق بما فاتها ويفوتها كل يوم بسبب الفرص المهدرة هنا وهناك.

المواطنة مطلب لكل الشعب

بلا تردد

د.م.نادر رياض

لا شك أن تاريخ مصر عبر العصور زاخر بثوابت وحقائق باقية فى ذاكرته ومستقرة فى ضمير الأمة، ولعل من أهم هذه الثوابت بل أهمها على الإطلاق وحدة هذا الوطن بجميع فئاته وعناصره بلا أدنى تفرقة بين هذا وذاك ، وأى مساس بهذه الوحدة يتساوى مصافا مع الخيانة العظمى الأمر الذى يستلزم من جميع أبناء هذا الوطن أن يتصدروا له.

كما أن هناك مسميات يمكن أن يطلق على الكثير منها "مستحدثة" لم تمر بمراحل النضج أو الإنضاج قد شاع استعمالها على غير مستوجب مثل تعبير الوفاق بين عنصرى الأمة وفى قول آخر الوحدة الوطنية كما لو كان الأمر يصور حالة الوفاق تالية لحالة من الفرقة الوطنية سابقة عليه وهو أمر لم يحدث فى تاريخ مصر.

مثال ذلك أيضاً اصطلاح الأقليات واستعمال ذلك فى غير موضعه مما أتى بالكثير من التجاوز فى الاستخدام بما يتعدى المعنى والمضمون ليصل إلى درك الخطأ الأولى أى ما لا يجب أن نخطئ فيه من ثوابت يعتبر الاعتداء عليها أو حتى المساس بها فى مصاف السقطات الكبرى . فمسمى الأقليات فى المفهوم الدولى يتمثل فى نزوح جماعة لم تكن موجودة من قبل لتستقر وتستوطن فى دولة معينة مثل حالة نازحى الأرمن وإن حصلت فيما بعد على جنسيتها وراحت تطالب ببعض الحقوق نالت الكثير منها فيما اتفق على تسميته بحقوق الأقليات. لذا فان هذا المسمى أى الأقليات وحقوق الأقليات لا يتصل بأى حال من الأحوال بعنصر أصيل من عناصر هذا الوطن تواجد فيه كأحد مكوناته وتركيباته من قديم الزمان فهو جزء أصيل من نسيج وطنى متكامل مثل أقباط مصر الأمر الذى ينسحب أيضا على أهل النوبة والواحات وبدو سيناء، فكلهم مصريون فى الصميم ولا يصح بل لا يجوز بل ويحظر على أى قلم أن يسميهم بالأقليات ، فهذا مخالف للواقع والتاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله.

وليس أدل على ذلك من موقف أقباط مصر من الحملات الصليبية المتكررة التى تسترت وراء الدين لتنال من مصر وأتوا بصليب أحضروه معهم فرفع أقباط مصر صليبهم الوطنى وانضموا لإخوتهم المسلمين فى الدفاع عن وطنهم المشترك وحماية ترابه المقدس.

أما حقوق المواطن ، فهو تعبير يساوى بين المواطنين جميعاً بعضهم ببعض دون الالتفات لأى من عناصر الاختلاف والفرقة غير الجوهرية طالما حصل المواطن على الجنسية المصرية ويمتد هذا أيضاً للفئات حديثة العهد بالحصول على الجنسية المصرية ، فكلهم تحت مظلة القانون متساوون، بل وتمتد أغلب هذه الحقوق للمقيمين بأرض الوطن حتى دون أن يتمتعوا بجنسيتها سواء أقاموا بصورة دائمة أو مؤقتة فلهم نفس الحقوق فيما عدا القليل منها مثل حق الترشيح والانتخاب والتوظف بالحكومة وهو ما نص عليه القانون واتفق مع قوانين باقى الدول دون استثناء. فحق المواطنة لا يسمح بإقامة تفرقة بين البعض والبعض الآخر من مواطنيها أو حتى قاطنيها دون جنسية لأسباب تتعلق بالأصل أو اللون أو العرق أو الجنس أو الدين أو المظهر.

ولعل هذا الأمر يحتاج منا استيفاءً للناحية العملية والتطبيقية إلى إصدار تشريع دستورى يوضح هذه الحقيقة الأساسية رغم بداهتها ليمتنع على من لا يعلم بها أن يتناولها خلافا لذلك أو أن يعتبرها تفضلا من البعض على البعض الآخر أو منحة يمن بها من لا يملكها على من يملكها أصلا بقوة القانون . وفى هذا الأمر كل التفسير للاهتمام من جانب الدولة بإدراج المواطنة ضمن التعديلات الدستورية والتى تعتبر فى تقديرى من الأدوات التى تحتاجها الدولة العصرية للعبور للمستقبل متداركة ما فاتها من أدوات لازمة لذلك. كلنا كمصريين بلا استثناء نعتز بمصريتنا ولا نرضى عنها بديلا، نتطلع لنرى فى وطننا الدولة العصرية ، الدولة الحديثة، الدولة المثال والدولة النموذج بل ويؤكد الكثير من ذوى الرؤية المستقبلية أن مصر مؤهلة بما تملك من ايجابيات تتمثل فى أبنائها أصحاب الحضارة والعلم والطموح والرغبة فى التميز لكى تواكب العصر وتلحق بما فاتها ويفوتها كل يوم بسبب الفرص المهدرة هنا وهناك . إن برنامج الإصلاح الذى تتبناه الدولة مع تعدد محاوره والتى تشمل الإصلاح الاجتماعى والتعليمى و التشريعى والهيكلى والاهتمام بدور المرأة تصب جميعها فى الإصلاح الاقتصادى لكى تصنع من مصر الدولة التقدمية التى ننشدها.

واذا كان ترتيب الأولويات قد وضع التقدم الاقتصادى فى أول المنظومة ، فهو بهذا لم يخطئ إذ أن التقدم الاقتصادى هو مطلب كل دولة وهو ما يجعل لسياستها وزنا فى المحافل الدولية. والمثل يأتينا كأفضل ما يكون، المثال من النموذج الالمانى للدولة التى خسرت الحرب واحتلتها جيوش أربع دول، جثمت عليها لما يقرب من خمسين عاماً وهى جيوش الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، الجمهورية الخامسة الفرنسية والاتحاد السوفيتى بكامل أبعاده.

ومع تقدم الاقتصاد الالمانى صعوداً ، مكتسباً ابعاداً جديدة كل يوم وثقلا متزايدا له مقوماته، أخذت مساحة الاحتلال العسكرى لتلك الدول تنكمش تدريجيا لتستقر فى برلين العاصمة بل عاصمة أوروبا كما يراها الالمان.

ويتصاعد النمو المستمر للاقتصاد الالمانى ليتفوق على الاقتصاد البريطانى ويتخطى الاقتصاد الفرنسى ويتجاوز الاقتصاد السوفيتى ،مما أصبح من المجافى للواقع والمتعارض مع الواقع العملى أن تظل تلك الدول الاقل فى الوزن الاقتصادى مستمرة و قادرة على احتلال ألمانيا حتى ولو كان رمزيا ولمناطق محدودة من ذلك العملاق الاقتصادى الالمانى الذى يفوقها قدرة اقتصادية وتكنولوجية ويصدر للدول التى تحتله أحدث الآلات والمعدات الطبية وغيرها بل ويسلح أفضل ما فى ترسانته حلف الاطلنطى الذى أصبح فيما بعد حلف الناتو الذى اكتسب تفوقه بالمتميز من الأسلحة الألمانية من الطائرات القاذفة المقاتلة "تورنادو" والدبابات "ليوبارد" التى لا يضاهيها مثيل فى ترسانة الغرب.

دامت مصر عزيزة بأبنائها من كافة الفئات والتوجهات الوطنية وطناً يعيش فيهم قبل ان يكون وطنا يعيشون فيه.

رفع اقباط مصر صلبيهم الوطني ضد الصلبيين وانضموا لاخوانهم المسلمين في الدفاع عن وطنهم المشترك

جريدة الوطني اليوم (صفحة - ١٨ - ٢٠٠٨/١١/١١)

الوطنى اليوم